



الإدارة المركزية للمحاسبة والإتصالات		
رقم		
٥٤٩	٢٦٦٢٠	١٤٠٩



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبة

إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

السيدة الأستاذة المحاسبة / رئيس مجلس الإدارة
الشركة المصرية للإتصالات

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقريرى مراقب الحسابات عن الشخص المسعود
للقوائم المالية المستتنة والمجمعة الدورية المختصرة للشركة المصرية للإتصالات
فى ٢٠٢٦/٣/٣١

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،

تحريرا فى : ٢٠٢٦ / ٦ / ١٠

الوكيل الأول

مدير الإدارة

نبيلة محمد صالح

(محاسبة / نبيلة مبروك شمس)



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقرير الفحص المحدود

للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة

للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢٦/٣/٣١

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية " في ٢٠٢٦/٣/٣١ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠).

وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة عمل إستفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ونقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

في ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة نشير إلي ما يلي :-

١- تضمنين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية - صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها،



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

وجدير بالذكر أنه قد ورد بالشهادات الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية عن وجود بعض الأراضي بمساحات مختلفة مسجلة باسماء أشخاص أو منافع عامة.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها، وقد قامت الشركة بإصدار قرار إداري في ٢٠٢٦/٤/١٩ لحصر ولجرد جميع الأراضي والمباني ودراسة الموقف القانوني لها تمهيداً لتقنين أوضاعها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

ونشير في هذا الشأن إلي وجود العديد من المطالبات الواردة من بعض الجهات الحكومية وكذا التعديت علي بعض أملاك الشركة تتمثل فيما يلي:

- نحو ١.١ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري - أسبوط - قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم تقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة وما زالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن .
- وجود العديد من التعديت علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني - سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ ومن أمثلة ذلك:-

أ- نحو ١٥.٣ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب - نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتره منذ عام ٢٠٠٧ والتي صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو ٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم - بائعي الأرض - بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً إليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو



١٠٠ ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئناف رقمي (٩١٤٣، ٨٩٩٤) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة.

نوصي بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي ، وموافقتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديت على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عليه.

٢- تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢.٨ مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٨٤ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥ والذي تم الإشارة في التخصيص المشار إليه انه في حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية .
- تضمنت أصول النادي نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التي تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة في مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات ،وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٣ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه .
- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تي إي للإستثمار الرياضي (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادي في الغرض المخصص من أجله ، ولم تتحقق من مدى تناسب العائد السنوي المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ٢٠٢٤/٤/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ والبالغ نحو ١٧٣.٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٣/٧ من عقد حق الانتفاع والذي يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدما ودون تاخير، ونشير في هذا الشأن الى خلو العقد من فرض غرامة تاخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد .
- قيام الشركة المصرية بتمويل الشركة المذكورة بنحو ١٩٨.٦ مليون جنيه خلال العام والاعوام السابقة ولم نقف على طبيعة تلك التمويل فضلا عن عدم ابرام تعاقد بين الشركتين بشأن سداد تلك المبالغ .
- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلي بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمي ٩٥، ٩٦ من معيار المحاسبة المصري - عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقرير فحص القوائم المستقلة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ أنها تقوم بالإفصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالإفصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة .



نوصي بسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي، مع موافقتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، وضرورة الإفصاح عما تم الإشارة إليه ضمن الإيضاحات المتممة.

٣- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسارب طول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب بمنطقة وسط وشرق الدلتا فقط حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها، فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها منذ سنوات، وكذا عدم استبعاد قيمة العديد من البطاريات التي تم سرقتها من حسابات الأصول الثابتة، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التي تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

نوصي ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

٤- عدم إستغلال الشركة للعديد من الأراضي، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الاراضى، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٠٥ مليون جنيه مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار إليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

نوصي بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

٥- ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدى إلى عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١.٦٧٧ مليار جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في :

- نحو ٧٦١ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حسابات شخصية وطابعات .
- نحو ٤٥٤ مليون جنيه قيمة رخص السوفت وير التي تم استلامها للاعمال في مارس ٢٠٢٦ .
- ٤٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة شراء الأرض المقام عليها المقر الإداري الجديد للشركة المصرية ومسدد قيمتها بالكامل منذ عام ٢٠٢٤ .
- نحو ٢٣ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتي تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨، وقيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة وتجهيز بعض المباني والسنترالات، وكذا شراء بعض الأجهزة



الكهربائية لبعض المباني والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم التزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

٦- تضمنت الأصول نحو ٩٨ مليون جنيه قيمة شراء شبكة اتصالات داخلية مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠ عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لإقامة أبراج عليها وفقاً للعقد المبرم ، و دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة ، كما لم تتضمن الأصول والتزامات الشركة قيمة شراء شبكة اتصالات أخرى بأحد المجتمعات المغلقة والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه شاملة تاجير ٦ مساحات لت تركيب ابراج محمول ، ٢ مركز بيع بناء على التعاقد المبرم في فبراير ٢٠٢٤ وقد تبين عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكات المستخدمة المشار إليهما وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وكذا لم يتم موافقتنا بدراسات الجدوى المعدة لشرائها.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها التزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافقتنا بدراسات الجدوى المشار إليها واليرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالي الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التي لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

٧- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفني والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٥ مليون جنيه والتي سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

٨- لم تقم الشركة باستبعاد تكلفة بعض الساعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض الساعات بينها وبين أحد الكوابل البحرية (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما لذلك من أثر علي حساب الاصول واهلاكاتها هذا و لم يتم تضمين الأصول الاخرى قيمة الزيادة في الساعات الخاصة بكابل (A A I) وفقاً لماورد بالبيان الفني للمشاريع الدولية .

نوصي بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

٩- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدى الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي -



- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٢٧.٤ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل في :-
 - نحو ٢٨٢ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة .
 - نحو ١٤٠ مليون جنيه منها نحو ٩٢ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام، ونحو ٤٨ مليون قيمة مهمات تحت الفحص يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤، وكذا لم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها.
- بنحو ٥.٤ مليون جنيه قيمة العجز من المهمات وقطع الغيار ببعض المخازن وكذا عدم تائر المخزون بنحو ٢.٥ مليون جنيه قيمة ماتم توريده للمخازن من قطع غيار الواردة عن بعض العقود.
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكذ والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو ١٥٣ مليون جنيه طبقاً للدراسة المعدة في ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولم تقم الشركة بإعداد دراسة في هذا الشأن عن الربع الأول لعام ٢٠٢٦، وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكذ طبقاً لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين والقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكله منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.
- تكس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.١٧ مليار جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقد افادت الشركة بردها على تقرير ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأن "التأخير في صرف المهمات يرجع إلي خطط وإجراءات بعض جهات الدولة" .
- تحمل الشركة ١.٥ مليار جنيه منذ سنوات وحتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦ كفروق عملة للتأخر في السداد، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد اكثر من مرة من قبل الشركة، وكذا رد غرامات تاخير ومصاريف اخرى لبعض الموردين .
- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل، ونشير في هذا



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الشان إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الآلي ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

نوصي ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر على قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الالتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها وما يرتبط بها من أنظمة الاطفاء والحريق .

١٠- بلغ رصيد حساب العملاء نحو ١٧.٤٩٣ مليار جنيه - بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة - بنحو ٢.٩٣٦ مليار جنيه في ٢٠٢٦/٣/٣١، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٨٣٤ مليار جنيه تتمثل في (نحو ٥١٤.٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر، وعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، نحو ١.٣٠ مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ١٩.٣ مليون جنيه قيمة المتبقي من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التي قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقعين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٦/٣/٣١ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وما زال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١.٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو ٦٣١ مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو ٤٢١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية.

نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

١١- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقي قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:-

أ- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، والتي تم إعادة تشكيلها عام ٢٠٢٣، علي الرغم من إفادة الشركة بردها على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه " قد تم الإنتهاء من أعمال اللجنة وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتماد توصياتها" وهو ما لم يتم حتي تاريخه .



ب- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر، الكوابل البحرية، المقاصة الدولية، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولي (داخل مصر- عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة، عملاء خارج مصر) والجدير بالذكر افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات.

نوصي بضرورة موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن، مع ضرورة تلافى أوجه القصور لإحكام نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

١٢- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٢٠٦ مليون جنيه تتمثل في:

أ- نحو ٧٧ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٢٣ والذي اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق .

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو ٩٧ مليون جنيه وتعليقها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٥.١٤ مليون جنيه قيمة المساحات التى سيتم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومناقد بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات.

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة اشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو ١٨٠ مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

ب- نحو ١٢٩ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣/٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣/٥ حتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦ .

نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية، وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

١٣- ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٥٣ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما، وكذا قيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد استثمارية، وتأمين نهائي وضمن أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما اتخذته الشركة من إجراءات لاستيلاء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

نوصي بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيلاء حقوقها طرف الغير.



١٤- إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

نوصي بالالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

١٥- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبية الدمغة المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للاتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقريرنا في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه "تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة"، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للاتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكرر أنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

نوصي بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافقتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

١٦- إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتى عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢.٥٣ مليار جنيه ، ونحو ٣.١ مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ٠.٠٠ أالخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتى تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة المتكرر بأنه جارى الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الارصدة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لاحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٤ وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٦١٥ مليون جنيه قيمة مقاييسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها .

نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

١٧- تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٦٧ مليون جنيه مقابل تحميل المصروفات تقديرياً بذات القيمة منها مصروفات الربع الأول لعام ٢٠٢٦ بنحو ٤.٦ مليون جنيه، والتي تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية في المشاركة في الإيرادات للأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للعقد المبرم فى ٢٠١٩/٩/١١ حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد أليات تنفيذ نسب المشاركة



في الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لاراضى كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات، وفقا لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقرة ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما.

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشأن كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

١٨- ظهر رصيد النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٨.٣٦٣ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها -على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية - مقابل إثبات التزام مالي علي الشركة بقيمة الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية - العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلي نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ٠٠٠، وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ٠٠٠ الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ٠٠٠ الخ) وكذا لم تقم الشركة بالإفصاح عن ذلك ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الادوات المالية - الإفصاحات.

نوصي بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار إليها في هذا الشأن.

١٩- بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٦ مليار جنيه (مطى وأجنبي) و بنسبة نحو ٢٥٠% من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو ٢.٥ مليار جنيه فوائد مدينة خلال الفترة ونشير في هذا الصدد لزيادة التسهيلات الائتمانية الدولارية خلال الفترة حيث بلغت نحو ١٣١.٥ مليون دولار مقابل نحو ٦٥ مليون دولار في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وأنه كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا يشير زيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين و أعباء إضافية نتيجة لتحرير سعر الصرف، ولما لذلك من أقر علي نتائج أعمال الشركة.

نوصي بإعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

٢٠- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٧٩ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتي تاريخه علي الرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه "جاري الفحص والتسوية في ضوء المستندات المتوفرة " بيانها كما يلي :-

• نحو ٦٨ مليون جنيه قيمة إيجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .

• نحو ٧٢ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب فروق العملة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في ٢٠٢٦ /٣/٣١ وبين سعر الصرف التي تم علي أساسه اعادة تقييم بعض التزامات الشركة التعاقدية بالعملات الأجنبية المختلفة بحسابى داننو شراء أصول ثابتة والموردين مما يعد مخالفاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغييرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

- نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذي تم عقده في نوفمبر ٢٠٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ .
 - نحو ١٦ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٦.٤ مليار جنيه، وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية .
 - نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشأنها حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥ .
 - نحو ٢٦.٥ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية للمواد لوحدات ACCESS MSAN ، وخدمات MANGMENT SERVICE، وكذا بعض المصروفات الأخرى عن الصيانة والإيجارات منذ عدة سنوات وحتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦ .
 - نحو ٧.١ مليون جنيه والمدرجة بحساب الأرصد المدينة قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن بعض شركات الاتصالات.
 - نحو ١٠ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتأمين شبكات العاصمة الادارية، والفوائد التمويلية الناتجة عن أحد مشروعات الشركة، وكذا قيمة القسط المستحق لتأمين السيارات عن شهر مارس ٢٠٢٦، ونشير الي قيام الشركة بتخفيض مصروفات قيمة أقساط التأمين بقيمة التعويضات المحصلة من شركة التأمين بالمخالفة للفقرة رقم ٣٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ١ .
 - نحو ٤.٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة والتي مازالت بحساب المدفوعات المقدمة، وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
 - نوصي بحصر كافة المصروفات وإجراء التسويات اللازمة، مع الإلتزام بما تقتضي به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.
- ٢١ - لم يتم تعليية الإيرادات بنحو ١٦٨ مليون جنيه بيانها كما يلى :
- نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوالب النحاسية الفعلية عن الربع الأول لعام ٢٠٢٦ والتي تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشأن.
 - نحو ١١.٤ مليون جنيه قيمة بيع بعض مخلفات خردة ومركبات خلال عام ٢٠٢٥، والربع الأول لعام ٢٠٢٦ .
 - نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة، وذلك يرجع لتباعد الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.
- نوصي بحصر كافة الإيرادات وإجراء التصويب اللازم مع اتباع اساس الاستحقاق طبقا للأسس المحاسبية المطبقة بالشركة وما تقتضي به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.
- ٢٢ - تضمنت إيرادات بعض الخدمات المؤداة من الشركة المصرية للاتصالات لبعض شركات المحمول نحو ٦٨ مليون جنيه تبين وجود خلاف بشأن بعضها ولم يتم البت فيها حتى تاريخه مما



يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، فضلاً عن عدم تحميل المصروفات بما يخصها عن بعض الخدمات منذ عام ٢٠٢٢ وحتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦.

نوصي بحسم الخلاف وإجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال.

٢٣- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداه من العمل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٦٣ مليون جنيه ٥٦٨ مليون جنيه عاي الترتيب، بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقاً للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفاً لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

نوصي بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروع المشار إليه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عليه، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

الاستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلي :-

١- كما هو وارد بالايضاح رقم ٣٤ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصره للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢٦/٣/٣١ فقد قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بتحديد صافي القيمة الدفترية للاصول المتضررة في حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧ بنحو ١.٤٨٣ مليار جنيه واستلمت الشركة من شركة التأمين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض لحين الانتهاء من التحقيقات وصدور التقرير النهائي في هذا الشأن.

نوصي بموافاتنا بالتقرير النهائي لنتيجة التحقيقات وتحديد كافة الآثار المالية المترتبة علي الحريق وإجراء التسويات اللازمة .

٢- وجود قصور في بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلي :



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

أ- وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منذ عدة سنوات منها بعض ساعات الكوابل الدولية التي تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢.٥ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢.٦ مليار جنيه قيمة ما تم إنفاقه علي المشاركة في ساعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١، وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحوان، الخ)

ب- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيود معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعلياً.

ج- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية لللائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلاً عن إستمرار وجود متأخرات علي بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تأمينياً والبعض الآخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

نوصي باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة، وكذا العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتأمينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

٣- إستمرار الشركة في الإستثمار في شركات بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بكامل القيمة ولم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية، وكذا لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقاً للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة.

نوصي بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

٤- لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٨.٥ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر).

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لإيراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

٥- بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٧١٦ مليون جنيه كما هو وارد بالايضاح رقم (٢١) منها نحو ٦١.٧ مليون جنيه قيمة حجز إداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩١ في ٢٧/٩/٢٠١٧ من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ٥٠٠٠ الخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافقتنا بأسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ علي الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه "جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها" وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضعاف علي الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ.



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار إليها حفاظاً على أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من أثر على عوائد الشركة.

٦- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١ مليار جنيه منها نحو ٢٨٢.٤ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد والشركات يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد، كما بلغ رصيد عملاء فاتورة شركات نحو ١ مليار جنيه منها نحو ٨٥٩ مليون جنيه قيمة فواتير مستحقة عن السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٥.

نوصي بضرورة موافقتنا بأسباب ذلك، والعمل على تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع على الشركة.

٧- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ (٢٠٢١) بشأن إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسره حيث لم تقوم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات على كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ٠٠٠ بناءً على طلب ذوى الشأن، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ٠٠٠ لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً على المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ٠٠٠".

نوصي بالالتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار إليه.

تحريراً في: / ٦ / ٢٠٢٦

مراقبو الحسابات

نهى عبد الوهاب محمد

سالى مصطفى فاضل

" محاسبة / سالى مصطفى فاضل " " محاسبة / نهى عبد الوهاب محمد " " محاسب / علا منير العبد "

علاء منير العبد

وكلاء الوزارة

هويدا السيد صابر

" محاسب / هويدا السيد صابر "

حسن سعيد يوسف

" محاسب / حسن سعيد يوسف "

أماني حنفي الرشدي

" محاسبة / أماني حنفي الرشدي "

ساره رشدي

" محاسبة / سهام عبد اللطيف "

عاطف السيد عبد السلام

" محاسب / عاطف السيد عبد السلام "

محمد خضير

" محاسب / مصطفى محمد خضير "

الوكيل الاول

مدير ادارة مراقبة الحسابات

نبيلة محروس حلمي

" محاسبة / نبيلة محروس حلمي "



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقرير الفحص المحدود
عن القوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٦/٣/٣١

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للإتصالات ،،،

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعـة المختصرة للشركة المصرية للإتصالات "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة في ٢٠٢٦/٣/٣١ وكذا القوائم المجمعـة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأياً مراجعاً على هذه القوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة .

أساس إبداء استنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعـة الدورية المختصرة والمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة نشير إلى ما يلي: -

١. لم نواف بالقوائم المالية للشركات التابعة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية "ميناء"، المصرية لخدمات الرياضة "TE Sport"، الشرق الأوسط للإتصالات الإسلكية "ميرك") في ٢٠٢٦/٣/٣١، وما تم موافقتنا به من قوائم مالية للشركات التابعة الأخرى غير معتمدة كما لم نواف بتقارير الفحص المحدود لمراقبو حسابات تلك الشركات عن مراجعتهم لتلك القوائم في ٢٠٢٦/٣/٣١ مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.



كما تم إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٦/٣/٣١ باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة (فودافون ، خدمات التوقيع الإلكتروني) في ذات التاريخ الأمر الذي لم يُمكننا من الوقوف على صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

نوصي بموافقتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة ، وكذا تقارير الفحص المحدود لمراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم.

٢. لم يتأثر رصيد كل من حسابي "إستثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ، نصيب الشركة في أرباح شركات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية" بالقوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنصيب المجموعة في نتائج أعمال الربع الأول من العام المالي الحالي لشركة "ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة" (شركة شقيقة) وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" والتي تقضي بتسجيلها طبقاً لطريقة حقوق الملكية.

نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٣. الاستمرار في تسجيل بعض الاستثمارات المدرجة ضمن بند "استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، والبالغة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم إضمحلال قدره نحو ٤٠ مليون جنيه).

نوصي بالالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٤. تم حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة والشقيقة في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٤.٥٦٢ مليار جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

(أ) لم يتم حساب الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن رصيد الأرباح المرحلة بشركة ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة (شركة شقيقة) والبالغة نحو ٧.٦٧٤ مليون جنيه.

(ب) عدم خصم المبلغ المقترح توزيعه لكل من العاملين ومجلس الإدارة لشركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية "ميرك" من أرباح الربع الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٦ والبالغة نحو ٧.٩٥٤ مليون جنيه.

(ج) خصم قيمة إحتياطي قانوني من أرباح الربع الأول لبعض الشركات (بواقع ٥%) علي الرغم من بلوغ الإحتياطي القانوني لتلك الشركات لنصف قيمة رأس المال ، ومثال ذلك ما يلي:

- نحو ١.١٩٤ مليون جنيه بالشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني.

- نحو ٣٩٨ ألف جنيه بشركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية "ميرك".

نوصي بإجراء التصويب اللازم.

٥. وجود العديد من الملاحظات والتي لها تأثير علي قائمتي المركز المالي المجمع والدخل المجمعة والواردة بتقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٦/٣/٣١ ومن أهمها ما يلي:-



أ- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية - صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها. نوصي بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي.

ب- وجود العديد من المطالبات الواردة من بعض الجهات الحكومية وكذا التعديت علي بعض أملاك الشركة تتمثل فيما يلي:

• نحو ١.١ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات.

• وجود العديد من التعديت علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني - سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٦/٣/٣١.

نوصي بموافقتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الإنتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديت علي الأراضي المملوكة للشركة.

ج- عدم تقنين وضع الأرض المقام عليها نادي الشركة بالمعادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥ والذي تم الإشارة في التخصيص المشار إليه انه في حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية ، كما تضمنت أصول النادي نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التي تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمستخدمه في غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٥/١٠/٢٣/٢٠٢٣ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم (١٥) من التعاقد المشار إليه .

وأوصينا بسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي.

د- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسارب طول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب بمنطقة وسط وشرق الدلتا فقط ، فضلا عن نحو ٧٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها منذ سنوات، وكذا عدم استبعاد قيمة العديد من البطاريات التي تم سرقتها من حسابات الأصول الثابتة.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

هـ- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١.٦٧٧ مليار جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في :

• نحو ٧٦١ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ بقيمة حسابات شخصية وطابعات.



- نحو ٤٥٤ مليون جنيه قيمة رخص السوفت وير التي تم استلامها للاعمال في مارس ٢٠٢٦.
- ٤٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة شراء الأرض المقام عليها المقر الإداري الجديد للشركة المصرية ومسدد قيمتها بالكامل منذ عام ٢٠٢٤.
- نحو ٢٣ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتي تم إستلامها نهائياً بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨، وقيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة وتجهيز بعض المباني والسنترالات، وكذا شراء بعض الأجهزة الكهربائية لبعض المباني والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- نوصي بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم.
- و- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفني والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٥ مليون جنيه والتي سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها.
- نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.
- ز- لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض الساعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل.
- نوصي بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.
- ح- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٣٧٩.٤ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل في :-
 - نحو ٢٨٢ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة .
 - نحو ٩٢ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام.
 - بنحو ٥.٤ مليون جنيه قيمة العجز من المهمات وقطع الغيار ببعض المخازن.
- نوصي بإجراء التسويات اللازمة.
- ط- عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٦/٣/٣١ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- نوصي بإجراء التصويب اللازم.
- ي- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٥٥ مليون بيانها كما يلي :-
 - نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .



- نحو ٧٢ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب فروق العملة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في ٣١/٣/٢٠٢٦ وبين سعر الصرف التي تم علي أساسه اعادة تقييم بعض التزامات الشركة التعاقدية بالعملات الأجنبية المختلفة بحسابى داننو شراء أصول ثابتة والموردين.
 - نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذي تم عقده في نوفمبر ٢٠٢٢ والدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ .
 - نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشأنها حكم قضائى بتاريخ ٥/١١/٢٠٢٣ .
 - نحو ٢٦.٥ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية للموداه لوحداث ACCESS MSAN ، وخدمات MANGMENT SERVICE، وكذا بعض المصروفات الأخرى عن الصيانة والإيجارات منذ عدة سنوات وحتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦ .
 - نحو ١٠ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتأمين شبكات العاصمة الادارية، والفوائد التمويلية الناتجة عن أحد مشروعات الشركة، وكذا قيمة القسط المستحق لتأمين السيارات عن شهر مارس ٢٠٢٦ .
 - نحو ٤.٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة والتي مازالت بحساب المدفوعات المقدمة، وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
 - قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.
- نوصي بحصر كافة المصروفات وإجراء التسويات اللازمة.
- ك- لم يتم تغطية الإيرادات بنحو ١٦٨ مليون جنيه بيانها كما يلى :
- نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الأول لعام ٢٠٢٦ والتي تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشأن.
 - نحو ١١.٤ مليون جنيه قيمة بيع بعض مخلفات خردة ومركبات خلال عام ٢٠٢٥، والربع الأول لعام ٢٠٢٦ .
 - نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة.

نوصي بحصر كافة الإيرادات وإجراء التصويب اللازم.

- ل- تضمنت الإيرادات نحو ٦٨ مليون جنيه قيمة بعض الخدمات المؤداة من الشركة المصرية للاتصالات لبعض شركات المحمول تبين وجود خلاف بشأن بعضها ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء"، فضلاً عن عدم تحميل المصروفات بما يخصها عن بعض الخدمات منذ عام ٢٠٢٢ وحتى الربع الأول لعام ٢٠٢٦ .
- نوصي بحسم الخلاف وإجراء ما يلزم من تسويات فى هذا الشأن لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال.



م- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٦٣ مليون جنيه، ٥٦٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

نوصي بإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه.

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ وعن نتائج أعمالها المجمعة وعن تدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-

١. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلل بكامل القيمة والبالغة نحو ٣٩.٨ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها ما يلي: -

١- شركة صندوق تنمية التكنولوجيا مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقها الأول والثاني، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ٢١,٤٩٧ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار وحتى تاريخه ، وقد تم اتخاذ قرار بتصفية الصندوقين وفقاً لموافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابق علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأنه تم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥ والذي تم فيه الموافقة على العرض المقدم لشراء حصة الصندوق الاول والثاني في شركة تطبيقات الكروت الذكية وهو الاستثمار الوحيد المتبقي، وبالتالي الانتهاء من اعمال التصفية تباعاً، كما أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المجمعة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ وتم الموافقة فيه علي القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا علي مشروع توزيع الأرباح علي أن يتم عرضه علي الجمعية العامة العادية للإعتماد والتي لم تتعقد بعد.

نوصي بموافقتنا بمستجدات تصفية الصندوقين.

ب- شركة كويك تل مستثمر فيها بمبلغ نحو ١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢، وتم حساب اضمحلال لتلك القيمة في السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة.



نوصي بموافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده ووروده للشركة وأثر الحكم المشار إليه على استثمار الشركة المصرية في الشركة المذكورة.

ج- الشركة العربية لتصنيع الحاسبات مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه وقد تم حساب اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٥.٠١٢ مليون جنيه (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة نحو ١٠٥.٥٧١ مليون جنيه بنسبة ١٥٠.٨ % من رأسمالها المصدر ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشتريين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

نوصي بموافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة تطبيقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦.

٢. حققت شركة تي إي إس للاستثمار الرياضي (شركة تابعة) صافي خسارة نشاط في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٣.٣٥٥ مليون جنيه، وحققت صافي خسارة (بعد الضرائب) بنحو ٢٥.٩٣٧ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية - القيمة الحالية لعقود التأجير التشغيلي - بنحو ٢٩.٦ مليون جنيه) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٧٠.٥٣٦ مليون جنيه.

نوصي بالعمل على النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم.

ونشير في هذا الشأن إلي ما ورد بالإيضاح رقم (٢٣) فقد بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٦.١١٤ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٢.٣٥٥ مليار جنيه عن رصيد ٢٠٢٥/١٢/٣١ (منها نحو ٤١.٠٨٦ مليار جنيه بنسبة قدرها ٥٤ % يستحق خلال عام)، هذا وقد حققت المجموعة صافي ربح نشاط بنحو ٨.٦١٨ مليار جنيه وحققت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ٣.٥٧٦ مليار جنيه متأثرة بالتكاليف التمويلية البالغة نحو ٧ مليار جنيه (منها نحو ٢.٥ مليار جنيه مصروفات وفوائد تمويلية، نحو ٤.٣ مليار جنيه فروق تقييم أرصدة العملات الأجنبية).

ويتصل بما سبق حققت الشركة المصرية لنقل البيانات (WE DATA) صافي ربح نشاط في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٣.٥٥٢ مليار جنيه إلا أنها حققت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ١.٩٠٣ مليار جنيه متأثرة بخسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية بنحو ١.١١٨ مليار جنيه.

نوصي بإعداد الدراسات اللازمة لتقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد المجموعة أعباء تمويلية متزايدة، مع مراعاة سداد شركات المجموعة إلزاماتها الدوائية في المواعيد المقررة في ضوء ارتفاع أسعار الصرف.



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

٣. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٤٠.٣٣ مليون جنيه تمثل حصة المجموعة المقررة من توزيعات أرباح الشركات التالية:-

- نحو ٣٨.٤٦١ مليون جنيه (المعادل لنحو ٧٠٥ ألف دولار) تخص توزيعات أرباح شركة "عرب سات" عن أعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤) وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه ورد خطاب من الشركة المذكورة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ يفيد بأنه تم احتجاز الأرباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري، وجاري التواصل مع مؤسسة عرب سات للحصول على تلك التوزيعات المستحقة.
- نحو ١.٨٦٩ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات من توزيعات أرباح شركة تكنولوجيا المعلومات المدنية (CITC) عن العام المالي ٢٠٢٥.

نوصي بإتخاذ اللازم للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة طرف شركة "العرب سات"، وكذا التي طرف شركة تكنولوجيا المعلومات المدنية (CITC) وفقاً للأحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي باستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إدارتها بتوزيعها خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية للشركات العاملة داخل جمهورية مصر العربية.

٤. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية للشركات التابعة والشقيقة وكذا المبوبة من خلال الدخل الشامل الآخر والخاصة بإعتماد قوائمهم المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

يتعين سرعة موافاتنا بها.

تحريراً في: ٢٠٢٦/٦/٨

أحمد عبد الجليل
محاسب/ أحمد عبد الجليل

مراقبا الحسابات
مروة حسين إبراهيم
محاسبة/ مروة حسين إبراهيم

هناء أحمد عبد المنعم
محاسبة/ هناء أحمد عبد المنعم

عبد العزيز
محاسب/ عبد العزيز

وكلاء الوزارة
تامر سيد حسن
محاسب/ تامر سيد حسن

خالد حسن سالم
محاسب/ خالد حسن سالم

خالد عبد المحسن اسماعيل
محاسب/ خالد عبد المحسن اسماعيل

إيهاب سالم محمود
محاسب/ إيهاب سالم محمود